

Distr.: General
24 June 2013
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان*

موجز

وُضع هذا التقرير في أعقاب الزيارة الرابعة التي قام بها الخبير المستقل إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٣. ويهدف التقرير إلى تقييم تنفيذ التوصيات الموجهة إلى كوت ديفوار من مختلف آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠١١. كما يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في الفترة من ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣.

وقد تزامنت زيارة الخبير المستقل مع إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية، وسمحت له بالتحقق من تطور العملية الديمقراطية الجارية. وأشار الخبير المستقل إلى أن هذه الانتخابات تشكل، في مجملها، نجاحاً تقنياً يعكس تبني السلطات للآليات الديمقراطية بشكل أفضل. غير أن مقاطعة الانتخابات من قبل أحزاب المعارضة، وخاصة الجبهة الشعبية الإيفوارية، أضعفت شرعيتها.

وأشار الخبير المستقل إلى أنه على الرغم من دعوات الحوار التي أطلقتها الحكومة، فلا تزال أحزاب المعارضة تبدي عدم ثقتها. ويحث الخبير المستقل الحكومة على مواصلة هذا الحوار بصراحة وصدق، ويشارك جميع الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية لتهيئة مشاركة أكثر هدوءاً في الانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، وأخذ الحاجة إلى إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة في الاعتبار وتحديث قائمة الناخبين.

* تقرير تأخر تقديمه.

(A) GE.13-15026 270114 300114



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 3 1 5 0 2 6 *

أما فيما يتعلق بالأمن، فعلى الرغم من أن الهجمات الخارجية قد تراجعت بشكل كبير ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٣، خلص الخبير المستقل إلى أن الوضع لا يزال هشاً نظراً للعديد من العوامل الداخلية مثل أنشطة الميليشيات في غرب البلاد والتأخر في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين. ومن ناحية أخرى، فإن الانتهاكات التي ترتكبها الدوزو وقوات كوت ديفوار الجمهورية (القوات الجمهورية) لا تزال تشكل تهديداً رئيسياً للأمن الداخلي.

ووجه الخبير المستقل انتباه السلطات إلى ضرورة الإسراع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة منصفة واحتواء شعور المقاتلين السابقين بالإحباط وضمان إعادة إدماجهم بطريقة كريمة، لا تسمح بإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب.

وأحاط الخبير المستقل علماً، خلال زيارته، بالجهود التي تبذلها الحكومة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالتجاوزات التي ترتكبها القوات الجمهورية والدوزو. وقد ساهم الإفراج المؤقت عن المحتجزين المقربين من النظام السابق في تهدئة المناخ العام. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الملاحظات القضائية المختلفة تعطي انطباعاً بوجود عدالة مزدوجة المعايير.

وقد تضرر بعض تصرفات السلطات، ما لم يتم احتواؤها وتصحيحها منذ البداية، بعملية التنظيم الديمقراطي الجارية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حالات التوقيف والاحتجاز غير القانونية وحظر مظاهرات أنصار المعارضة أو القبض على الصحفيين لأسباب يصعب أحياناً تصنيفها.

وزار الخبير المستقل أودينييه وبونا حيث تحقق من ظروف احتجاز سجناء بارزين مثل سيمون غباغبو وميشال غباغبو ورئيس الوزراء السابق باسكال أفي نغيسان. وأشار الخبير المستقل إلى أن نقل بعض السجناء إلى مستشفى سانت آن ماري الدولي يعد خطوة مشجعة تجاه الاعتراف بحقوقهم في الحصول على الرعاية الصحية. وأشار أيضاً إلى أن هذا الاعتراف يجب أن يكون مصحوباً باحترام حقهم في أن يحاكموا أو أن يفرج عنهم.

ويؤكد الخبير المستقل الدور الحاسم للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في عملية إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلد، الذي تمزق جراء عشر سنوات من الأزمة ووسط تفاقم الانشقاقات الإثنية. ويرى الخبير المستقل أنه ينبغي تجديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي ستنتهي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ولاحظ الخبير المستقل الزيادة الكبيرة في معدل النمو الاقتصادي في كوت ديفوار دون أن يكون لهذا النمو أثر ملحوظ على الحياة اليومية لمواطني كوت ديفوار.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٩-١	أولاً - مقدمة
٥	١٤-١٠	ثانياً - نتائج المؤتمر الدولي لعدم الإفلات من العقاب والعدالة المنصفة في كوت ديفوار
٦	٢٣-١٥	ثالثاً - أحدث المعلومات عن الوضع في البلد
٦	١٥	ألف - تنظيم الانتخابات الإقليمية والمحلية
٧	١٩-١٦	باء - الوضع الأمني
٨	٢٣-٢٠	جيم - محاولات تقييد الحريات العامة
٨	٨١-٢٤	رابعاً - حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى كوت ديفوار والمجتمع الدولي
٩	٦٣-٢٥	ألف - الحكم الديمقراطي وسيادة القانون
١٧	٦٩-٦٤	باء - المصالحة الوطنية وتوطيد السلام
١٨	٧٨-٧٠	جيم - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١٩	٨١-٧٩	دال - توصيات محددة موجهة إلى المجتمع الدولي
٢٠	٩٣-٨٢	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٠	٨٤-٨٢	ألف - الاستنتاجات
٢١	٩٣-٨٥	باء - التوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- هذا التقرير مقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٠ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية الخبير المستقل سنة واحدة، ودعا الخبير المستقل إلى تقديم توصياته إلى دورته الثالثة والعشرين.
- ٢- ويتضمن هذا التقرير العديد من التوصيات الموجهة إلى كوت ديفوار والمجتمع الدولي من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠١١ فضلاً عن التوصيات السابقة للخبير المستقل. ويتضمن التقرير تحديداً وقائماً يستند إلى الزيارة الرابعة التي قام بها الخبير المستقل إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، ويغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي تم جمعها من السلطات الحكومية ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والمحتجزين. ويستند أيضاً إلى توصيات التقرير السابق للخبير المستقل (A/HRC/22/66) المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان. كما يقدم هذا التقرير توصيات أخرى، وفقاً للقرار ١٩/٢٠ لمجلس حقوق الإنسان.
- ٣- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن امتنانه للحكومة الإيفوارية التي يسرت إقامته في البلد ولقاءاته مع السلطات الوطنية والمحلية. وفي هذا الصدد، التقى الخبير المستقل رئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد والمالية، ووزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، ووزير الداخلية والأمن، والوزير المفوض لدى رئيس الجمهورية لشؤون الدفاع.
- ٤- والتقى الخبير المستقل أيضاً رئيس أركان القوات المسلحة، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وقاضي التحقيق في الدائرة الأولى للمحكمة العسكرية في أبيدجان، وقضاة وحدة التحقيق الخاصة، والمسؤول عن الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمسؤول عن مركز تنسيق القرارات التنفيذية.
- ٥- واجتمع الخبير المستقل أيضاً مع نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار فضلاً عن مختلف أقسام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.
- ٦- وأعرب الخبير المستقل عن امتنانه لرئيس شعبة حقوق الإنسان بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي قام هو وأعضاء فريقه بإعداد برنامج زيارة ممتاز للخبير المستقل وأتاح له معلومات أساسية أسهمت في صياغة هذا التقرير.
- ٧- والتقى الخبير المستقل مع الشركاء التقنيين والماليين لكوت ديفوار ومن بينهم منظومة الأمم المتحدة والعديد من البعثات الدبلوماسية في البلد، وبخاصة البعثات التابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغانا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والسنغال.

٨- وقام الخبير المستقل بزيارات داخل البلد، وخاصة إلى أودييني، حيث التقى سيمون غباغبو، وإلى بونا، للاستفسار عن ظروف احتجاز نحو خمسة عشر من السجناء الذين اعتقلوا في ليبيريا. كما التقى أيضاً رئيس الوزراء السابق والأمين العام للجبهة الشعبية الإيفوارية، باسكال أفي نغيسان، ووزير الدفاع السابق ليدا كواسي. وفي إدارة مراقبة التراب، التقى الخبير المستقل تشارلز بلي غودي زعيم الوطنيين الشباب. وزار الخبير المستقل أيضاً مستشفى سانت آن ماري الدولي للاستفسار عن ظروف احتجاز السيدة سيمون غباغبو، وجنيفيف يوبو برو غريبي، وكويو تيا نارسيس، وميشال غباغبو.

٩- وسمحت هذه الزيارة، التي تمت مباشرة بعد الانتخابات الإقليمية والمحلية التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، للخبير المستقل بتقييم حالة العملية الديمقراطية، وخاصة عن طريق الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، التقى الخبير المستقل مسؤولين من الأحزاب السياسية ذات التوجهات المختلفة ومنها الجبهة الشعبية الإيفوارية، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وتجمع الجمهوريين في كوت ديفوار، وحزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية.

ثانياً - نتائج المؤتمر الدولي لعدم الإفلات من العقاب والعدالة المنصفة في كوت ديفوار

١٠- بمبادرة من الخبير المستقل، عقد في ياموسوكرو في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ المؤتمر الدولي لعدم الإفلات من العقاب والعدالة المنصفة في كوت ديفوار الذي حضره ٤٢ مشاركاً وطنياً ودولياً، وكان موضوعه مشكلة مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية. ونُظِم هذا المؤتمر بالتعاون مع حكومة كوت ديفوار، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، واللجنة الدولية للحقوقيين، وحظي بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١١- وشاركت في المؤتمر المؤسسات الحكومية المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان (وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، ووزارة الدفاع من خلال مفوض الحكومة الممثل للمحكمة العسكرية)، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وكيانات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين مثل هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الحقوقيين الدولية، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، والتجمع الأفريقي لحقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والمحكمة الجنائية الدولية.

١٢- واستعرض المشاركون من ناحية مظاهر الإفلات من العقاب منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن، بما في ذلك الأزمة اللاحقة للانتخابات، وقاموا بتحليل استجابات الحكومة، وسلطوا

الضوء من الناحية الأخرى على أنسب المبادئ والتدابير القانونية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة المنصفة على أساس القانون الإيفواري والقانون الدولي. وسمح المؤتمر أيضاً بالاستفادة من الدروس المستمدة من تجارب الدول الأخرى التي شهدت حالات مماثلة (مثل بيرو أو سيراليون أو غينيا أو ليبيريا أو رواندا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السنغال في حالة حسين حبري).

١٣ - ويود الخبير المستقل أن يوجه الشكر إلى الأعضاء التالية أسماؤهم لحضورهم هذا المؤتمر: ألبرت جيرارد كوينديرس، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وغنينا مامادو كوليبالي، وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، وتشارلز كونان باني، رئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ورئيس شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومحافظ منطقة ياموسوكرو.

١٤ - وسمحت المناقشات التي ركزت على حالة الضحايا بإعداد توصيات موجهة إلى الحكومة، وإلى لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والمجتمع المدني، ومجلس الأمن، والحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً - أحدث المعلومات عن الوضع في البلاد

ألف - تنظيم الانتخابات الإقليمية والمحلية

١٥ - إن نجاح حكومة كوت ديفوار في تنظيم الانتخابات المحلية والإقليمية الأخيرة من الناحية التقنية وبدون وقوع حوادث كبيرة وبدون مساعدة خارجية يمثل خطوة هامة إلى الأمام في إعادة البناء الديمقراطي في البلد. وأشار الخبير المستقل إلى أن العملية الانتخابية تضمنت ثلاثة أحداث رئيسية: عدم مشاركة أحزاب المعارضة، وخاصة الجبهة الشعبية الإيفوارية وحزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية، والعدد الكبير من المرشحين المستقلين، والعنف اللفظي والجسدي داخل بعض الأحزاب، وخاصة داخل الائتلاف الحاكم. ويشير عدم مشاركة الجبهة الشعبية الإيفوارية، المؤسف له من حيث المبدأ، إلى الحاجة الملحة إلى التعددية الديمقراطية الشاملة التي تركز على الواقع وحيوية الأحزاب السياسية الديمقراطية. وحتى إذا كان عدد من الأحزاب قد انضم بعد الانتخابات إلى الأحزاب التقليدية، فإن الصعود القوي للمستقلين خلال هذه الانتخابات يمكن أن يُنظر إليه باعتباره مؤشراً على الحيوية الديمقراطية الناشئة من جديد في هذا البلد، وعلى العملية الدينامية الجارية لإعادة التركيبة السياسية للأحزاب السياسية. ولا يبين العنف داخل الائتلاف الحاكم عملية إعادة التركيبة السياسية فحسب، ولكنه يبين أيضاً ظهور ثقافة عنف يمكن أن تقوض

المكاسب الديمقراطية المؤسسية. كما أن الاقتحام الحزبي من قبل بعض قادة المناطق الذين يتولون مناصب أمنية تابعة للدولة في العملية الانتخابية، حتى وإن كانت حالات معزولة، يبين الحاجة إلى مزيد من اليقظة لضمان الحياد السياسي لأجهزة الدولة وخاصة جهاز الأمن.

باء- الوضع الأمني

١٦- بخلاف الهجمات المروعة ضد المؤسسات الأمنية للدولة، لاحظ الخبير المستقل تحسناً كبيراً في المناخ الأمني في البلد. وكان العنف داخل أيدجان أساساً في شكل جرائم صغيرة. وتزايدت الجرائم المتعلقة بالملكية في بلديتي كوكودي ويوبوغون اللتين تستأثران وحدهما بنسبة ٥٠ في المائة من عمليات السطو في أيدجان، بمعدل تتراوح بين ٤ و ٥ عمليات في اليوم. أما جرائم القتل المسجلة في البلد فقد استخدمت فيها أسلحة الحرب التي خلفها على الأرجح الصراع اللاحق للانتخابات.

١٧- وتواصل القوات الجمهورية المشاركة في أعمال تقع ضمن اختصاص الشرطة والدرك. وتثير هذه الحالة مرة أخرى مسألة تدريبهم وإدماجهم وتكيفهم مع قوة مسلحة جمهورية حقاً. ولا يزال الدوزو، أو الصيادون التقليديون، يريدون أن يحلوا محل القوات الفعلية. ولكن عدم ارتكاب الدوزو لأعمال عنف كبيرة في الانتخابات الإقليمية والمحلية يشير إلى تقدم كبير في السياسة الحكومية التي تهدف إلى إعادة إدماجهم ليقوموا بدورهم الثقافي ويعيشوا في أراضيهم التقليدية. وينبغي دعم هذا التطور عن طريق قمع أعمال العنف ووضع استراتيجية وطنية لتنظيم المؤسسات الثقافية التقليدية من الناحية القانونية. ولا يزال وجود جماعات مسلحة في الغابات الحمية يشكل عاملاً من عوامل انعدام الأمن. ولا تؤدي المسألة الحساسة المتمثلة في العلاقة بين الأراضي الريفية والجماعة الإثنية إلا إلى تفاقم الشعور بانعدام الأمن الذي تؤكدته شهادات عديدة وردت إلى الخبير المستقل بشأن الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي وتخصيصها للسكان المحليين. وينبغي تناول هذه المسألة الحساسة على وجه السرعة في الساحات السياسية والقانونية والثقافية، مع مراعاة عدد من المبادئ: كثرة محددات العيش معاً والمصالحة والديمقراطية الشاملة للمجتمعات المعنية والرخاء المشترك المدعوم بالنمو الإجمالي للاقتصاد في كوت ديفوار.

١٨- وقد تلقى الخبير المستقل معلومات تشير إلى أن عمليات السطو وقطع الطرق انخفضت بشكل ملحوظ، ولكن دون أن يتم القضاء عليها تماماً. ولا تزال أجزاء من البلد معرضة للخطر أكثر من غيرها، مثل المنطقة الغربية، بالقرب من الحدود مع ليبيريا، التي لا تزال تشكل الآن تحدياً أمنياً كبيراً للسلطات. غير أن طابع هذه التهديدات ليس بالشكل الذي يزعزع استقرار الدولة.

١٩- وقد أبلغت السلطات الخبير المستقل بمختلف التدابير التي يجري اتخاذها للقضاء على مشكلة انعدام الأمن، وخاصة إنشاء مركز لقيادة عمليات الأمن يتألف من قوات الأمن

المختلفة (الشرطة والدرك والجيش) لمساعدة البلد على مواجهة التحديات الأمنية. وأعلنت السلطات أيضاً عن تركيب كاميرات مراقبة في الشوارع الرئيسية من العاصمة، وبداية حملة بشأن الابتزاز موجهة إلى قوات الأمن، والقضاء على حواجز الطريق غير المرغوب فيها.

جيم - محاولات تقييد الحريات العامة

٢٠- أشار الخبير المستقل إلى أن هناك قرارات وأحداث مؤخرة توضح بطريقة متناقضة هشاشة حالة الدفاع عن الحريات العامة في البلد. وأضاف أن اعتقال عثمان سي سافانا، رئيس دار نشر موالي لغباغبو، بتهمة المساس بأمن الدولة، ثم الإفراج عنه بعد احتجازه لأكثر من عام، وكذلك قرار المجلس الوطني للصحافة تعليق نشر ثمانية طبعات من مجلة بولكوتش الأسبوعية، في أعقاب نشر مقالات معادية للحزب الحاكم، يبينان الحاجة الملحة إلى إجراء حوار وطني حول دور ومسؤولية الصحافة في بناء ديمقراطية تعددية.

٢١- وفي بعض الحالات، أدت العمليات التي تهدف إلى ضمان الأمن إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة من خلال الاحتجاز بدون داع والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة من قبل بعض عناصر قوات الأمن.

٢٢- ومن شأن قرار نيابة أبيدجان بعدم السماح لاتفاقية المجتمع المدني الإيفواري بالوصول إلى مكاتبها الإدارية، في أعقاب نزاع داخلي، وعلى الرغم من صدور قرار محكمة بهذا الشأن، أن يلقي بظلال من الشك على مدى استعداد بعض فروع الحكومة السماح بحرية تكوين الجمعيات. ويجب أن يحظى المجتمع المدني القوي والمستقل الذي يمتلك الوسائل الملائمة لضمان ديمقراطية تعددية حيوية باعتراف سياسي قوي وحماية قانونية كافية.

٢٣- وأبلغ الخبير المستقل بعدد من التدابير التي تقيد أنشطة الأحزاب السياسية. وفي عدد كبير من الحالات، تم اعتقال نشطاء والإفراج عنهم دون توجيه إليهم أي تهمة أو توجيه إليهم اتهام عام بالمساس بأمن الدولة. وفي حالات أخرى مُنعوا من التظاهر لأسباب مختلفة. وأبرز مثال على ذلك قيام وزارة الداخلية بحظر تجمع للجهة الشعبية الإيفوارية كان من المقرر إجراؤه في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣.

رابعاً - حالة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى كوت ديفوار والمجتمع الدولي

٢٤- منذ اندلاع الأزمة اللاحقة للانتخابات، وجهت عدة توصيات إلى السلطات الإيفوارية من قبل مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠١١ ومن الخبير المستقل. وتناولت هذه التوصيات مواضيع مختلفة، مثل الحوكمة الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والمصالحة الوطنية وتوطيد السلام وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ألف - الحكم الديمقراطي وسيادة القانون

٢٥ - وجهت توصيات إلى الحكومة لوضع ميثاق ديمقراطي توافقي، وإنشاء مؤسسات وآليات مستقلة ونزيهة معنية بالانتخابات، وتمويل الأحزاب السياسية، وتكافؤ الفرص في استعمال وسائل الإعلام والاتصال، واحترام الحريات الأساسية.

١ - الحوار السياسي والعملية الانتخابية

٢٦ - الحوار السياسي هو الشرط الأساسي المطلوب لكي تحقق كوت ديفوار الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل الهدف النهائي في أن يكون الإطار الديمقراطي الوطني هو الميدان الوحيد الموثوق للنقاش السياسي، ونزع أي شرعية تتيح استخدام العنف، والترويج لثقافة السلام. وإذا كان إنشاء منتدى دائم للحوار، بمشاركة أغلبية الأحزاب السياسية يمثل خطوة حاسمة في هذا الصدد، فإن عدم مشاركة حزب المعارضة الرئيسي، وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية، يعكس اتساع الانقسام السياسي الذي أعقب الأزمة السياسية الطويلة في كوت ديفوار. وتشكل الانتخابات الإقليمية والمحلية، عن طريق إعادتها المحتملة للتركيبة السياسية، إشارة مثيرة للقلق لخطر التحول من الانقسام إلى الاستقطاب السياسي. وهناك خطر أن يؤدي الجدول الزمني للانتخابات، وخاصة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، إلى تشجيع العودة إلى المنافسة السياسية وليس المصالحة السياسية وإعادة بناء الديمقراطية والعودة إلى المناورات السياسية التي كانت تمارس في الماضي للوصول إلى السلطة، وهي الأسباب الجذرية للعنف واستدامة الأزمة. ولذا، فإن كوت ديفوار، وخاصة الطبقة السياسية عند مفترق طرق: إما انفراد حزب بالسلطة واحتفاظه بها أو المصالحة والازدهار للشعب. ولاحظ الخبير المستقل، بعد محادثاته مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، وجود اختلافات في الآراء داخل كل حزب حول هذين الخيارين التاريخيين. وقد حان وقت اتخاذ مبادرات قوية يمكنها من خلال الأخلاق السياسية والرؤية الوطنية مواجهة حتمية التاريخ الحديث الذي اتسم بصراعات وانقسامات.

٢٧ - وكرر الخبير المستقل قلقه إزاء جانبين من جوانب العملية الانتخابية: القائمة الانتخابية التي تعود إلى أكثر من ٥ سنوات - مما ينتهك حق أكثر من مليون من شباب الناخبين الجدد في التصويت - وتشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات.

٢٨ - وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن تحفظات إزاء النية الحقيقية للحكومة فيما يتعلق ببدء حوار سياسي جاد. ويتهم أصحاب المصلحة الحكومة باستخدام قضية الحوار السياسي كطعم لتهدة المجتمع الدولي دون أن يكون لديها نية حقيقية للائتمان للقرار ٢٠٦٢ لمجلس الأمن الذي يدعو إلى تعزيز الحوار السياسي وإجراء الإصلاحات الانتخابية اللازمة.

٢٩ - وخلال لقاءه مع الجبهة الشعبية الإيفوارية، أبلغ قادة الحزب الخبير المستقل بشواغلهم إزاء العنف الانتخابي والقبلية في الجيش ومشكلة عودة المنفيين. وهم يشكون أيضاً من

مصادرة ممتلكاتهم وتجميد أصولهم. وتشير الجبهة الشعبية الإيفوارية إلى وجود نحو ٦٦٨ سجيناً، عسكرياً ومدنياً حتى الآن.

٣٠- وكشرط مسبق للحوار مع الحكومة، تواصل الجبهة الشعبية الإيفوارية المطالبة بعقد لقاء قمة بين الرئيس الحسن واثارا والرئيس السابق لوران غباغبو، والعفو العام، وتنظيم الانتخابات في بيئة أمنية سلمية تشمل إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة.

٣١- وأشار الخبير المستقل إلى عدد من القضايا الحرجة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة: عدم وجود إطار قانوني توافقي بشأن عمل الأحزاب السياسية في كوت ديفوار ووضع متفق عليه للمعارضة وتشريع بشأن تمويل الأحزاب السياسية. ولا تزال التوصية بشأن وضع ميثاق ديمقراطي توافقي ذات أهمية خاصة في هذا السياق.

٢- إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب

٣٢- دُعيت كوت ديفوار إلى إنشاء وإعادة إحياء المؤسسات المختصة التابعة للهيئة القضائية والشرطة وإدارة السجون؛ وتوفير الوسائل البشرية والمادية لنظام العدالة، وتحسين نظام الاحتجاز عن طريق الإفراج عن مرتكبي المخالفات البسيطة، والحكم بسرعة على الأشخاص الآخرين المحتجزين في احترام للضمانات القضائية المعترف بها.

٣٣- وأشار الخبير المستقل إلى أن العدالة في صميم إعادة بناء الديمقراطية والمصالحة. ويُترجم هذا الدور المميز، من ناحية، بعودة سيادة القانون، ومن ناحية أخرى، بالثقة في الضمانات الفردية في المؤسسات القضائية التي يجري إنشاؤها.

٣٤- ولاحظ الخبير المستقل، على الصعيد المؤسسي، أنه يجري حالياً وضع هياكل العدالة. وقد وضعت حكومة كوت ديفوار سياسة قطاعية للعدالة تتضمن: تعزيز استقلال القضاء، وإصلاح النصوص التشريعية، والمحكمة العليا، والمجلس الأعلى للقضاء، وإقامة العدل، فضلاً عن التعزيز المادي لقلم المحكمة ووضع مدونة قواعد سلوك للقضاة.

٣٥- وفي حين أن القانون الإيفواري ينص على أن تعاون الشهود إلزامي، فلم يُتخذ أي تدبير لكفالة حمايتهم. وأشار الخبير المستقل إلى أن حماية الضحايا والشهود أمر ضروري لحسن إقامة العدل.

٣٦- وأحاط الخبير المستقل علماً باستعداد وحدة التحقيق الخاصة لمتابعة تقرير لجنة التحقيق الوطنية وفقاً للتوصيات الموجهة إلى الحكومة. وتعتبر التوصية المتعلقة بالشروع في الملاحقات القضائية ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الاتجاهات السياسية، بما في ذلك تلك التي تعتبر مقربة من السلطة الحالية، من التوصيات المتكررة لمجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠١١ والخبير المستقل. ولا تزال الاعتقالات المختلفة التي تمت في أعقاب الأزمة اللاحقة للانتخابات تعطي انطباعاً بوجود عدالة مزدوجة. ويكرر الخبير المستقل أنه كانت هناك انتهاكات من الجانبين خلال

الأزمة الإيفوارية. غير أن استخراج الجثث في ظل الأزمة اللاحقة للانتخابات يمثل بداية التعويض النفسي والمعنوي للضحايا. ومن ناحية أخرى، أشار الخبير المستقل إلى أن معظم التحقيقات الجارية لا تزال في مراحلها الأولية، وخاصة تلك المتعلقة بمخيم ناهييلي ومقابر دويكوي.

٣٧- وأعرب الخبير المستقل عن القلق إزاء تناوب القضاة أثناء العام القضائي لما يمكن أن يكون لذلك من آثار كبيرة على حالة المحتجزين.

٣٨- والميل إلى اعتقال الأفراد ثم الإفراج عنهم بتهمة عامة وهي المساس بأمن الدولة يضعف الثقة في السلطات.

٣٩- وأشار الخبير المستقل إلى أهمية وجود آلية لحماية الشهود والضحايا خلال الإجراءات القضائية الجارية وجلسات الاستماع العلنية القادمة للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وأبلغ الخبير المستقل بوجود شركاء دوليين لكوت ديفوار يمكنهم معالجة هذه المسألة، وصياغة استراتيجية تحقيق وخطة تحقيق، ووضع قلم محكمة متخصص.

٤٠- وأفاد قاضي التحقيق في الدائرة الأولى للمحكمة العسكرية في أبيدجان أن ولايته القضائية، المختصة أيضاً بالنظر في الجرائم التي يرتكبها رجال الدرك والشرطة، تحقق في أكثر من مائة انتهاك من الانتهاكات التي ارتكبت خلال الأزمة اللاحقة للانتخابات. وأضاف أنه ينظر حالياً في العديد من الملفات المتعلقة بانتهاكات ارتكبتها القوات الجمهورية. وأشار القاضي إلى أن أفراد القوات الجمهورية الذين ارتكبوا جرائم ليس لديهم في كثير من الأحيان رقم قيد بسبب منشئهم (أعضاء سابقون في القوات المسلحة أو القوات الجديدة أو الميليشيات). ولذلك قرر ملاحقتهم على أساس المادة ٦ من قانون الإجراءات العسكرية بوصفهم "أشخاصاً لا يرتبطون من الناحيتين القانونية والتعاقدية بالقوات المسلحة، لكنهم وُضعوا تحت السيطرة ويؤدون خدمات".

٤١- وعلى الرغم من تأكيدات السلطات، فإن الاحتياجات من حيث العدالة العسكرية ضخمة. ولا يتوافق القضاء العسكري الإيفواري مع المعايير الدولية من حيث المحاكمة العادلة وخاصة فيما يتعلق بدور وزير الدفاع في الإجراءات.

٣- حالة المحتجزين

٤٢- أوصيت حكومة كوت ديفوار أيضاً بتعزيز وصول المنظمات المختصة المكلفة بمراقبة مراكز الاحتجاز إلى المحتجزين وضمان أن تكون ظروف احتجاز كبار المسؤولين السابقين والسجناء الآخرين متوافقة مع المعايير الدولية. وأشارت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى تحسن في ظروف الاحتجاز في إقليم كور هوغو. ومع ذلك، استمر احتجاز اثنين من المدنيين وقت زيارة الخبير المستقل. والأشخاص المحتجزون في

إدارة مراقبة التراب لا يزالون محتجزين في مكان سري ولا يسمح لأفراد أسرهم أو محاميهم بزيارتهم. ولا تزال عمليات الاحتجاز في مخيمات القوات الجمهورية لكوت ديفوار مستمرة.

٤٣- وأشار الخبير المستقل إلى أن تدريب أعضاء المحاكم الجنائية في كوت ديفوار لا يتوافق مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا تُحترم بشكل مناسب الضمانات القضائية، وخاصة الحق في الدفاع والحق في الاستئناف. ويسبب ذلك مأزقاً للسلطات القضائية ما بين تنظيم المحاكم في ظل ظروف عدم الامتثال للمعايير الدولية والحاجة إلى نزع فتيل الوضع المتفجر الناتج عن اكتظاظ السجون.

٤٤- وفي بونا، زار الخبير المستقل نحو خمسة عشر محتجزاً سلمتهم ليبريا والمسجونين منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويشكو هؤلاء السجناء من ظروف الاحتجاز السيئة وعدم وجود محامين وحسبهم في زرنانات الأشخاص المحكوم عليهم.

٤٥- وفي بونا، زار الخبير المستقل رئيس الوزراء السابق أفى نغيسان الذي استنكر الأوضاع السيئة لاحتجازه غير المشروع منذ عامين. وشدد على اعتقاده أن الأزمة الخطيرة التي تواجه البلاد لا يمكن حلها جذرياً إلا بمشاركة جميع القوى السياسية في كوت ديفوار. وأكد وزير الدفاع السابق ليذا كواسي أنه اعتقل في توغو، وتعرض للضرب وأعيد قسراً. واضطر كل من هذين المحتجزين إلى الإنفاق من مواردهما الخاصة لتلبية احتياجاتهما من الطعام والرعاية الصحية. ويرى الخبير المستقل أن القرار المؤخر لحكومة كوت ديفوار بالسماح لوفد من قادة الجبهة الشعبية الإيفوارية بزيارة هذين المحتجزين في بونا يشكل مبادرة إيجابية تدعم الحوار السياسي.

٤٦- وفي مستشفى سانت آن ماري الدولي، التقى الخبير المستقل تباعاً كويو تيا ناريسيس، رئيس الوزراء السابق في عهد الرئيس لوران غباغبو، وميشال غباغبو، نجل الرئيس السابق، وجنيفيف يوبو برو غريبي، قائدة حركة النساء الوطنيات، والسيدة سيمون غباغبو. وكان هؤلاء السجناء يتلقون، في وقت الزيارة، رعاية بسبب حالتهم. وقال تيا ناريسيس إنه تم نقله إلى مستشفى سانت آن ماري الدولي في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ نتيجة إصابته بأعيرة نارية وسوء معاملته وقت اعتقاله. ولا يزور المتهم، الذي يحمل الجنسية الفرنسية أيضاً، أي من المقربين إليه أو فرد من أفراد أسرته. وقال ميشال غباغبو إنه لا يوجد دافع لاعتقاله إلا قربه من والده. وتندد جنيفيف يوبو برو غريبي منذ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ بظروف اعتقالها. وتشير إلى أنها تعرضت لضرب مبرح خلال اعتقالها وعليها أن تخضع لإعادة تأهيل بسبب إصاباتها. والتقى الخبير المستقل للمرة الثالثة السيدة سيمون غباغبو في أودينيه، ثم التقى بها مرة أخرى في اليوم التالي في مستشفى سانت آن ماري الدولي الذي نُقلت إليه لأسباب طبية. وأشارت السيدة سيمون غباغبو إلى أنها تشعر بارتياح لنقلها إلى مستشفى سانت آن ماري الدولي وقالت إنها ترى أن احتجازها منذ عامين غير قانوني وتطالب بمحاكمتها أو

الإفراج عنها. وأضافت أنها تنتظر قراراً من الحكومة بشأن محاكمتها في كوت ديفوار أو نقلها في نهاية المطاف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٤٧- ويرى الخبير المستقل أن قرار نقل هؤلاء المحتجزين الأربعة إلى أبيدجان لتلقي الرعاية الصحية يعتبر مؤشراً مشجعاً. غير أن أعمال حقهم في الحصول على رعاية صحية يجب أن يكون مصحوباً بحقهم في الحصول على دفاع وأن يحاكموا أو يفرج عنهم. وقال المدعى عليهم الذين التقى بهم الخبير المستقل خلال هذه الزيارة إنهم لم يخطروا بالتهم الموجهة إليهم.

٤٨- وفي إدارة مراقبة التراب، قال تشارلز بلي غودي للخبير المستقل إنه بدأ إضراباً عن الطعام منذ ٨ أيام احتجاجاً على ظروف احتجازه التي يرى أنها لا إنسانية. وأشار إلى أنه يتم حبسه طوال اليوم ولا يسمح له بتلقي أي زيارة. وبرر مدير إدارة مراقبة التراب الحبس الانفرادي للسيد بلي غودي والعقيد أبي بأسباب أمنية تتعلق بسلامتهما الشخصية وخطورة التهم الموجهة إليهما. وأضاف أن إدارة مراقبة التراب ليست مسؤولة إلا عن الاحتجاز الفعلي لهؤلاء السجناء الذي يتوقف على النيابة العامة. وأشار الخبير المستقل إلى ضرورة الاحترام الكامل لحقوقهما، وتحسين ظروف احتجازهما، وتوضيح وضعهما القانوني ومحاكمتهما حسب الأصول وبالشكل المناسب.

٤٩- ورحب الخبير المستقل بالتعاون الكامل وغير المقيد للسلطات الإفوارية التي سمحت له بالوصول إلى هؤلاء المحتجزين والتحدث معهم.

٤- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥٠- دعيت حكومة كوت ديفوار إلى وضع برنامج للتقدير والتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان. وعلى الصعيد العملي، بذلت جهود في مجال حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالبت في حالات المدنيين المحتجزين في مراكز الاحتجاز العسكرية. وانخفضت بشكل ملحوظ انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وخاصة الاحتجاز بتهمة تهديد أمن الدولة، من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل. غير أن الاشتباكات مع السكان لا تزال مستمرة، وخاصة في ناهييلي وبورت بويه اللتين تواصل فيهما القوات الجمهورية لكوت ديفوار التدخل في النزاعات على الأراضي. ويرحب الخبير المستقل بإنشاء هيئة مشتركة بين رئيس أركان القوات المسلحة وشعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لرصد الانتهاكات التي ترتكبها القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٥١- ويلاحظ الخبير المستقل أن معظم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لا يحصلون دائماً على تعويض وخدمات محام. غير أنه أُبلغ بالعديد من المبادرات المشتركة بين الحكومة وشركاء كوت ديفوار التي تهدف إلى تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة، مثل إنشاء مراكز قضائية في ست مناطق من البلد، فضلاً عن المبادرات في مجال تدريب القضاة.

٥٢- ويلاحظ الخبير المستقل مع التقدير أنه تم مؤخراً إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الرغم من وجودها القانوني منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. ويشكل إنشاء هذه المؤسسة عنصراً هاماً لموثوقية عملية البناء الديمقراطي الحالية. ويعتبر التشكيل المتوازن للجنة، على المستوى المؤسسي ومن حيث التوازن بين الجنسين والمجالات الرئيسية لحقوق الإنسان مؤشراً مشجعاً لعملها بشكل جيد.

٥- مكافحة العنف الجنسي

٥٣- وجهت توصيات إلى حكومة كوت ديفوار بتوفير مساعدة طبية ونفسية وتدابير تعويض لضحايا العنف الجنسي فضلاً عن الشروع في ملاحقات قضائية ضد مرتكبيه. ويشير الخبير المستقل إلى تجدد أعمال العنف الجنسي، وخاصة الاغتصاب الجماعي واغتصاب القصر والاغتصاب في المدارس. وعلى الرغم من أن التشريع الإيفواري يصنف الاغتصاب كجريمة، فإن عدم إصدار الأحكام بشأنها يشجع المحاكم على إعادة تصنيف هذه الجريمة بوصفها "خدشاً للحياء" وإصدار عقوبات بسيطة. كما أن طرائق تقديم الأدلة على الاغتصاب تشكل تحدياً كبيراً. ويشير الخبير المستقل إلى أنه على الرغم من أن الشهادة الطبية تؤدي دوراً رئيسياً في ملاحقة مرتكب جريمة الاغتصاب، فإن هذا العنصر غير ضروري. ويندد الخبير المستقل بأن وكلاء الشرطة وضباط الشرطة يصرون على تقديم هذه الوثيقة لتلقي الشكاوى من الضحايا. وعلى الرغم من جهود العدالة، لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مستمراً بسبب انتشار الضغوط الثقافية. ولا يبدو أن هناك أي تدريب محدد يقدم إلى أفراد الشرطة والدرك والجيش بشأن حالات العنف الجنسي ولا تقدم أي مساعدة قانونية إلى الضحايا.

٦- الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

٥٤- وقعت كوت ديفوار حتى الآن على عدد كبير من النصوص ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان وهي في انتظار تصديق البرلمان عليها. وأبلغت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الخبير المستقل بوضع خطة استراتيجية لهذا الغرض بالاشتراك مع برلمان كوت ديفوار. ويلاحظ الخبير المستقل مع التقدير إدخال تعليم حقوق الإنسان في النظام التعليمي. والحكومة مدعوة الآن إلى تحسين تطبيق الحقوق المكفولة دولياً على الصعيد الوطني.

٥٥- ويمكن أن يكون تنفيذ التوصية بشأن الدعوة الدائمة لزيارة كوت ديفوار الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، في هذا السياق، مؤشراً إيجابياً للغاية لجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

٧- إصلاح قطاع الأمن

٥٦- أوصيت كوت ديفوار في مجال الأمن بالعمل على نزع السلاح على وجه السرعة من الأشخاص غير التابعين لقوات الدفاع والأمن، واستبعاد العناصر المسؤولة عن انتهاكات

حقوق الإنسان، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان، وضمان قمع انتهاكات حقوق الإنسان، والانتهاج من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٧- ويشير الخبير المستقل إلى أن إصلاح قطاع الأمن لا يؤدي إلى التغلب على جميع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، ولكنه يشكل أيضاً عاملاً حاسماً في تجديد عقد اجتماعي اهتز بشدة جراء سنوات من الانقسام الاجتماعي الناتج عن الأزمة الإيفوارية الطويلة. وعلى حكومة كوت ديفوار أن تضع في اعتبارها أن القوات الجمهورية لكوت ديفوار نشأت عن قوتين سابقتين متقاتلتين: القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، وبالتالي عليها أن تبذل جهوداً خاصة فيما يتعلق بتحقيق التجانس في هذا الكيان العسكري الجديد، وخاصة عن طريق إدماج جميع المجموعات الإثنية، بطريقة دقيقة وطوعية، في عمليتي التجنيد والترقية.

٥٨- ويجب توضيح المسؤولية وتقاسمها بين الشرطة والدرك، فيما يتعلق بمهام الأمن العام، والقوات المسلحة فيما يتعلق بمهام الدفاع. وفي هذا السياق، فإن التحديد القانوني للجهات الفاعلة والجماعات غير المشروعة في مجال الأمن مثل الدوزو يشكل عاملاً مهماً في موثوقية الحالة الأمنية بالنسبة للسكان. وعلى الحكومة أيضاً أن تنتهي من عملية تجميع القوات الجمهورية لكوت ديفوار.

٥٩- والهدف النهائي، الذي يضمن بشكل قوي وجود مجتمع سلمي، هو تشكيل قوات مسلحة وقوات أمن، جمهورية وديمقراطية وغير حزبية، تعمل حصراً على خدمة الشعب الإيفواري. وستكون الأخلاق السياسية للسياسيين ووعيهم بخطورة أي محاولة للهيمنة الحزبية على قوات الأمن عوامل حاسمة. غير أن الخبير المستقل لاحظ باهتمام وبأمل رؤية رئيس أركان القوات المسلحة والإجراءات التي اتخذها بشأن تدريب القوات المسلحة في مجال حقوق الإنسان. ومن الأمثلة البارزة على ذلك هو تقديم رئيس أركان القوات المسلحة ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار شهادة إلى فرقة كوت ديفوار العسكرية الموفدة إلى مالي كجزء من البعثة الدولية لدعم مالي. واقترح الخبير المستقل إكمال هذا التدريب في مجال حقوق الإنسان بتدريب على الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وخاصة في سياق زيادة قوى الانقسام والتعصب الإثني والديني في منطقة الساحل والصحراء. وأشار الخبير المستقل إلى أن التجنيد في القوات المسلحة وقوات الأمن يجب أن يشتمل على تعليم بشأن التفاعل بين الثقافات والتعددية الثقافية للأفراد العسكريين القادمين من مناطق متنوعة ثقافياً وإثنية في كوت ديفوار. وعلى هذا النحو، عرض الخبير المستقل تقديم خبرته كمدير سابق للحوار بين الثقافات وبين الأديان في اليونسكو.

٦٠- وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، أنشأت حكومة كوت ديفوار الهيئة المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تهدف إلى إعادة إدماج حوالي ٦٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين. غير أن القدرة الاستيعابية للقطاع العام محدودة. وسيتم تجنيد هؤلاء المقاتلين

السابقين في القوات شبه الأمنية، مثل دوائر المياه والغابات والجمارك والخدمات الإصلاحية. وينبغي أن يستوعب القطاع الخاص الجزء الأكبر منهم وينبغي توجيه الأفراد الأكثر تأهيلاً منهم نحو القنوات التقنية. ولذلك هناك خطر حدوث حالات إحباط من الصعب إدارتها ويمكن أن تؤدي إلى أفعال يائسة تضعف الوضع الأمني في البلد. ويشير الخبير المستقل إلى أن إعادة إدماج المقاتلين السابقين يجب أن تكون مصحوبة بسياسة اجتماعية لاستقبال الشباب في سوق العمل لكي لا تشكل البطالة، المرتبطة بالتوتر السياسي، أرضاً خصبة لتحويلهم إلى أدوات سياسية.

٦١- وقد أُبلغ الخبير المستقل بالحوادث الخطيرة المرتكبة في بواكيه، والناجمة عن سحق المقاتلين السابقين على ظروفهم والوسائل المتاحة لإعادة تأهيلهم. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، سد حوالي ٢٠٠ منهم المدخل الجنوبي للمدينة لعدة ساعات. وعلى الحكومة أن تجري تقييماً دقيقاً لهذه الحادثة الخطيرة وأن تتصدى بحزم وهي تراعي بشكل كامل بعدها الاجتماعي وأثرها المحتمل على إعادة الأمن، الذي لا يزال هشاً، بهدف تحقيق السلام الاجتماعي والتربية الديمقراطية في احترام لحقوق الإنسان. وقد تلقى الخبير المستقل معلومات متسقة عن اختفاء، أو اختطاف وفقاً لبعض الشهود، أحد قادة هذه المظاهرة. ويعرب الخبير المستقل عن أمله في أن تنتهي هذه المشكلة نهاية سعيدة تطمئن الساحطين وتؤدي إلى تجنب تشويه العملية وتحفز في الوقت نفسه الشركاء من القطاع الخاص الذي لا غنى عنهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى رئيس الهيئة المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يتولى مسؤوليته وفقاً لرؤية ما وبكفاءة، أن يواصل الاستفادة من الموارد اللازمة للتغلب على التحديات التي يواجهها. وتحتاج دولة كوت ديفوار بالفعل إلى ٩٠ بليون فرنك أفريقي لوضع حل لإعادة إدماج المقاتلين المسرحين. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط هذه العملية ارتباطاً وثيقاً بإصلاح قطاع الأمن.

٦٢- وتلقى الخبير المستقل في هذا الصدد معلومات تفيد بأعمال تلاعب يمكن أن تقوض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب مزاعم تحيز قادة المناطق السابقين في تحديد المستفيدين من البرنامج. ويرى الخبير المستقل أنه من الضروري ضمان أن يكون البرنامج برمته تحت الإشراف والسيطرة المباشرين للهيئة المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأبلغ الخبير المستقل بأن بعض قادة المناطق السابقين المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حصلوا على ترقية في صفوف الجيش.

٦٣- ويلاحظ الخبير المستقل أن مسألة نزع السلاح تواجهها العديد من العقبات التقنية والسياسية، وخاصة إمكانية تتبع الأسلحة المتداولة وعدم وجود قاعدة بيانات عن الوضع الفعلي للمقاتلين السابقين.

باء- المصالحة الوطنية وتوطيد السلام

٦٤- وجهت توصيات إلى كوت ديفوار بهدف تعزيز المصالحة الوطنية، ومن بينها إدراج التعددية الثقافية والإثنية والدينية في الدستور، وتنفيذ برنامج للمصالحة الوطنية، ونشر كتاب أبيض عن انتهاكات حقوق الإنسان يغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١، وتحديد أماكن رمزية للتذكير بالانتهاكات المرتكبة خلال الأزمة، وضمان حسن سير العمل في لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ومراعاة قيم العيش معاً لدى الشعب الإيفواري في عملية المصالحة.

٦٥- ولاحظ الخبير المستقل حدوث تقدم في عملية تنفيذ ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة. وتم إنشاء ما يقرب من ٣٧ لجنة محلية. وأنتهت جلسة استماع لأكثر من ٤٨ ٠٠٠ شخص المرحلة الكمية من العملية، وستليها المرحلة الكيفية لتحديد الفترة والأشخاص المقرر الاختيار من بينهم. وتستجيب العملية التي تتبعها اللجنة لترسيخ ولايتها في عمق البلاد، عن طريق التفاعل مع جميع شرائح المجتمع، إلى الحاجة إلى إعادة إحياء فكرة العيش معاً بين الشعب الإيفواري وتحويل مفهوم تعدد الثقافات إلى عيش الثقافات معاً لإعادة بناء النسيج الاجتماعي. غير أن الدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني أكدوا على ضرورة إشراك زعماء المجتمعات والزعماء الدينيين في عملية المصالحة في البلاد.

٦٦- وأبلغت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الخبير المستقل بإنشاء قاعدة بيانات موثوق بها ستسمح لها بالنظر في الأشهر المقبلة في عقد جلسات استماع عامة. وتعمل اللجنة أيضاً على الأسباب الجذرية للأزمة. وأعرب الخبير المستقل عن قلقه إزاء انتهاء ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٦٧- ويشير الخبير المستقل إلى أن حقوق الإنسان ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار القيم الثقافية لكوت ديفوار التي كانت بمثابة أساس القوة التي سمحت لشعب كوت ديفوار بعدم الانخراط في إبادة جماعية. وهناك معلومات تفيد باتجاه بعض الطوائف الدينية إلى استخدام المواقف الدينية المتطرفة والتمييزية في بعض الأحيان ضد المرأة، مما يقوض الطابع العلماني لدولة كوت ديفوار.

٦٨- ويؤكد الخبير المستقل على دور الطفل في عملية المصالحة ويؤيد نهج ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كوت ديفوار الذي دعا إلى أنه "يمكن استخدام ساحة الفسحة المدرسية كساحة للمصالحة". وينبغي الاستفادة من المدرسة في عملية إعادة بناء المواطن.

٦٩- وأحاط الخبير المستقل علماً بالأثر الكبير لمحاولات عودة المنفيين الذين بيعت أراضيهم إلى القادمين الجدد. وعلى الرغم من أن الحكومة أكدت أن عملية إخلاء الجنود والمدنيين الذين احتلوا المباني العامة ومباني المنفيين لا تزال جارية، فإن الخبير المستقل يأسف لأنه لم تكن هناك تدابير فعلية لتمكينهم من العودة للتمتع بأراضيهم المحتلة بشكل غير قانوني،

وخاصة في المناطق الغربية، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للحق في السكن والممتلكات. و يترتب على هذا التوتر بين المنفيين وشاغلي المباني والأراضي الجدد آثار سلبية على تماسك المجتمع وإعادة إدماج المنفيين في الحياة الاجتماعية للبلد.

جيم - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٧٠- وجهت توصيات أيضاً إلى كوت ديفوار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة بين المناطق والمجتمعات المحلية، ومراعاة النساء والأطفال كضحايا رئيسيين للأزمة.

٧١- ويربط الخبر المستقل بشكل وثيق تعزيز الحقوق المدنية والسياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويرى أن هناك حاجة عاجلة إلى أن تعمل كوت ديفوار على تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي لتهيئة مناخ يفضي إلى الاستثمار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

٧٢- وقد استفادت كوت ديفوار من معدل نمو إيجابي يزيد عن ٨ في المائة. غير أن الأثر الاجتماعي لهذا النمو على الحياة اليومية لمواطني كوت ديفوار غير واضح. ووفقاً لمثل البنك الدولي في كوت ديفوار، فإن هذا النمو الهائل الذي تحركه الاستثمارات العامة في مجال الأشغال العامة للدولة، لا يزال هشاً. وأصبح القطاع الخاص، الذي يبدو على استعداد للاستثمار في البلاد، في حالة ترقب بسبب هشاشة الوضع الأمني. وأكد ممثل البنك الدولي في كوت ديفوار أن معدل البطالة في البلد يبلغ نحو ٤٩ في المائة. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم استحداث أكثر من ٣٠ ٠٠٠ وظيفة كل عام في القطاع الرسمي، في حين يدخل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الخريجين الجدد سوق العمل. وتمثل هذه الحالة المشكلة الأساسية التي تواجه حصول الشباب على عمل.

٧٣- ولا يزال من الصعب الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما أن استدامة واستمرارية الخدمات الصحية غير مؤكدة. وتضررت مرافق الرعاية الصحية خلال المواجهات السياسية والعسكرية التي وقعت بعد انتخابات عام ٢٠١٠. ويبلغ معدل وفيات الأمهات والرضع ٥٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة. ولا تستفيد إلا نسبة ١٠ في المائة فقط من سكان كوت ديفوار من الضمان الاجتماعي. وفي مجال التعليم، تجدر الإشارة إلى اكتظاظ الفصول الدراسية التي تضم في بعض الأحيان ما يصل إلى ١٢٠ طالباً وطالبة. وتعتبر بنود الميزانية المخصصة لاحتياجات اجتماعية محددة تديراً هاماً، ولكن ينبغي أن تترجم إلى واقع عملي.

٧٤- وأبلغت السلطات الإيفوارية الخبر المستقل بوضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية. غير أن منظمات المجتمع المدني الإيفوارية والشركاء في التنمية يشككون في الطابع المركزي للتدابير الاجتماعية الحالية. ذلك أن هناك الكثير من الإجراءات التي تركز على الغرب في حين أن المشاكل الاجتماعية واضحة أيضاً في الشمال. ومن شأن خطة

استراتيجية على مستوى السلطات المحلية والإقليمية أن تعزز الحوكمة اللامركزية وتمكّن المجتمعات المحلية من المشاركة بفعالية في العملية وتجنب تفاقم التفاوت بين المناطق، ولا سيما في شمال وشرق البلد. ويجب أن توضع في الاعتبار آثار نمو أيدجيان على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وهناك توتر اقتصادي واجتماعي واضح في الجزء الشمالي من البلد، وخاصة مع ترحال الرعاة.

٧٥- وأحاط الخبير المستقل علماً بتعهدات الشركاء الاقتصاديين لصالح كوت ديفوار خلال اجتماع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المعقود في باريس، ويرى أن هناك حاجة عاجلة إلى تنفيذها لدعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي لا غنى عنه لإعادة البناء الديمقراطي والاجتماعي المستدام.

٧٦- وتلقى الخبير المستقل شهادات بخصوص أنشطة غير مشروعة تنطوي على استغلال الأطفال، لا سيما في المناجم. ولا يزال الأطفال العائدون من بلدان اللجوء يواجهون مشاكل تسجيل في محفوظات الدولة المدنية. وفي النظام التعليمي، لا يزال العنف مستمراً في المدارس. ولاحظ الخبير المستقل تجدد حالات الاغتصاب في المدارس. وهو ما يؤدي إلى حمل مبكر بين الشابات. ولا يزال معدل مشاركة المرأة في العملية السياسية منخفضاً جداً.

٧٧- وأحاط الخبير المستقل علماً بعملية صياغة تشريع جديد بشأن الأراضي الريفية ليحل محل تشريع عام ١٩٩٨. وبسبب أهمية هذه المسألة في المجتمع الإيفواري وآثارها السياسية الخطيرة، ينبغي معالجتها بطريقة شمولية تتمحور حول ثلاث قضايا رئيسية: الرخاء الاقتصادي المشترك، والعيش معاً والمصالحة، وإعادة البناء الديمقراطي.

٧٨- ولم تحقق الدعوات المختلفة إلى ترك البضائع المنهوبة الآثار المرجوة منها. ويمكن أن يكون لإساءة استخدام العصابات المسلحة للموارد الطبيعية للبلد واحتلالها للغابات المقدسة آثار وخيمة على البيئة، وفي نهاية المطاف، على الصادرات المهمة للميزان التجاري للبلد، وخاصة إنتاج الكاكاو.

دال - توصيات محددة موجهة إلى المجتمع الدولي

٧٩- أشار الخبير المستقل مع التقدير إلى أن المجتمع الدولي يواصل تقديم مساعدات كبيرة إلى كوت ديفوار في مختلف المجالات المتعلقة بإعادة إعمال سيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بمساعدته للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وتعزيز العدالة والجهاز الأمني، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي للبلد. وستكون المشاركة الأكثر فعالية للقطاع الخاص ضرورية ولا سيما في هذه المرحلة. غير أن الخبير المستقل أعرب عن أسفه لعدم تلبية دعواته العديدة إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على كوت ديفوار.

٨٠- ولم تنشر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة حتى الآن تقرير لجنة التحقيق الدولية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، والتي يمكن أن يسهم تقريرها في البحث التريه عن الحقيقة في عملية العدالة الانتقالية الجارية وفي مكافحة الإفلات من العقاب.

٨١- ولا تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من خلال ولايتها المتمثلة في توطيد السلام ودعم العدالة وقطاع الأمن، أداة أساسية في تعافي كوت ديفوار. ويلاحظ الخبير المستقل التكامل المناسب بين ولايته وولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولا سيما من خلال شعبتها المعنية بحقوق الإنسان، التي تواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة والحكومة والمجتمع المدني في مجال التدريب وتنمية القدرات.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

٨٢- إن تزايد الأخطار في منطقة الساحل والصحراء، وبخاصة في مالي، وترسخ قوى الانقسام الثقافي والديني والفرقة الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة يدعو الجهات السياسية الفاعلة في المجتمع الإيفواري إلى اتخاذ مبادرات عاجلة وضرورية لكي تكون إعادة بناء الديمقراطية والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقوى حصن ضد هذه القوى.

٨٣- وتمثل كوت ديفوار كبلد ومنطقة من حيث الجغرافيا والسكان والاقتصاد والتاريخ بلداً مرجعياً ليس فقط من حيث ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضاً من حيث قدرتها على تحقيق المصالحة الوطنية والبناء الديمقراطي التعددي لمجتمع يعاني من انقسام كبير للغاية نتيجة أزمة طويلة. وتتوافر الأسس المؤسسية اللازمة لإعادة بناء هذه الدولة المنقسمة. ويمكن تحقيق انتعاش اقتصادي واجتماعي. ولكن لا يزال هناك انقسام سياسي عميق ووضع أممي هش. ويشكل بناء ديمقراطية شاملة، تدعمها عدالة منصفة، ورسوخ ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء المجتمع وإحياء العيش المشترك، تحديات رئيسية لتطهر الوجداني الوطني الذي لا غنى عنه. ويجب أن تتغلب الرؤية الوطنية المستندة إلى المصالح العليا لشعب كوت ديفوار والأخلاقيات السياسية الجديدة على المنافسة الحزبية والسياسية للوصول إلى السلطة.

٨٤- ويرى الخبير المستقل أن عملية الحوار السياسي، التي يدرك ضرورتها الملحة لجميع أصحاب المصلحة، يمكن أن تدور حول القضايا الرئيسية التالية: الوضع القانوني للمعارضة (الموارد المالية والمادية، وحرية التعبير والتظاهر، وما إلى ذلك)، والاشتراك في صياغة ميثاق للديمقراطية، وإصلاح المحكمة الدستورية، وإصلاح اللجنة الانتخابية

المستقلة والقائمة الانتخابية وتسوية قضية الأراضي الريفية. وهناك عاملان رئيسيان يؤديان إلى الحاجة إلى الإسراع في هذا الحوار: الجدول الزمني للانتخابات، وخاصة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، والتوتر المتزايد في منطقة الساحل والصحراء.

باء- التوصيات

٨٥- تستند التوصيات التالية التي صاغها الخبير المستقل إلى حد كبير إلى المؤتمر الدولي للإفلات من العقاب والعدالة المنصفة في كوت ديفوار الذي عقد في ياموسوكرو من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣.

توصيات إلى الحكومة

٨٦- فيما يتعلق بالآليات الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية، يوصي الخبير المستقل الحكومة بما يلي:

(أ) ضمان امتثال آليات مكافحة الإفلات من العقاب للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تعكس في الوقت نفسه الخصائص المحلية في تنفيذها؛

(ب) ضمان التعاون والتنسيق بفعالية وكفاءة بين الهياكل الوطنية المختلفة لمكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية دون المساس بولاياتها (لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ووحدة التحقيق الخاصة، والمحكمة العسكرية)؛

(ج) تعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بين جميع الهياكل الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية، بما في ذلك لجنة التحقيق الوطنية السابقة، وخاصة فيما يتعلق بمختلف تقارير التحقيق الصادرة وحصر انتهاكات حقوق الإنسان، وعمليات استخراج الجثث وقاعدة بيانات لجنة التحقيق الوطنية، مع الحفاظ على سرية المعلومات؛

(د) تعزيز التعاون بين الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة بين المحكمة الجنائية الدولية ووحدة التحقيق الخاصة والمحكمة العسكرية؛

(هـ) ضمان تحسين الاتصال والمعلومات والتوعية العامة فيما يتعلق بالولاية والمهام والأنشطة المحددة لمختلف الهياكل الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية؛

(و) ضمان تزويد الآليات القضائية وغير القضائية للعدالة الانتقالية باختصاص موضوعي وزماني وإقليمي واسع وواقعي، لتمكينها من الوفاء بولايتها بكفاءة وبدون تمييز، وخاصة استعراض الاختصاص الزمني لوحدة التحقيق الخاصة التي لا تقتصر ولايتها على فترة ما بعد الانتخابات؛

- (ز) النظر في تمديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة إذا لم تكتمل أنشطتها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛
- (ح) ضمان توضيح ولايات لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والبرنامج الوطني الجديد للتماسك الاجتماعي وتنسيق الأنشطة والموارد بينهما.
- ٨٧- وفيما يتعلق بالملاحظات القضائية، يوصي الخبير المستقل الحكومة بما يلي:
- (أ) الاستفادة من العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ولجان التحقيق الدولية التي نشرت خلال الأزمة لبدء إجراءات لتحديد جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛
- (ب) المضي قدماً، وفقاً للقانون الدولي، بمحاكمة الأشخاص المحتجزين منذ أكثر من سنتين بعد الأزمة اللاحقة للانتخابات أو الإفراج عنهم؛
- (ج) محاكمة جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن مركزهم أو انتمائهم الإثني أو الديني أو السياسي؛
- (د) تعزيز استقلال القضاء (المحاكم والنيابة) وتزويد العدالة بجميع الوسائل اللازمة لتحقيق مهامها على نحو فعال؛
- (هـ) استبعاد قوانين العفو العام في مكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة عن الجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، غير القابلة للتقادم، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، إصلاح نظام العفو لعام ٢٠٠٧ ليتفق مع القانون الدولي؛
- (و) التحقيق في جميع الانتهاكات، بما فيها تلك التي سبقت الأزمة اللاحقة للانتخابات، عن طريق إزالة العقوبات التي تعترض قدرة سلطات الدولة على المقاضاة، وفي هذا الصدد، السماح لوحدة التحقيق الخاصة بالرجوع حتى عام ٢٠٠٢، مع تركيز عملها على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان؛
- (ز) إعداد ونشر استراتيجية وخطة عمل لوحدة التحقيق الخاصة؛
- (ح) اعتماد سياسة جنائية مفتوحة لوزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة كتعبير عن الإرادة السياسية لمكافحة الإفلات من العقاب؛
- (ط) تعديل قانون العقوبات لضمان عدم تقادم الجرائم الخطيرة المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- (ي) إنشاء آلية لحماية الضحايا والشهود والقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ك) مواءمة القانون الإفوارى مع جمىع التزامات دولة كوت دىفوار بموجب نظام روما الأساسى للمحكمة الجنائىة الدولىة؛

(ل) احترام الالتزام بالتعاون، وفقاً لنظام روما الأساسى، مع المحكمة الجنائىة الدولىة بالرد على استفسارات المحكمة الجنائىة الدولىة، إما عن طريق نقل الأشخاص المطلوبىن إلى لاهاي، أو من خلال الاعتراض على اختصاصها فى الحالات التى تكون فىها العدالة الإفوارىة قد نظرت بالفعل فى قضايا لنفس الجرائم وتقديم جمىع الضمانات بإجراء محاكمة عادلة ومنصفة؛

(م) زيادة فعالية التحقىقات والملاحقات القضائىة ولا سىما عن طريق تعزيز قدرات النيابة العامة والهىئات القضائىة والمحاكم وعن طريق إجراء الإصلاحات التشريعىة اللازمة؛

(ن) إصلاح القضاء العسكرى لىتوافق مع المعايىر الدولىة، وخاصة فىما ىتعلق باستقلال الملاحقات عن وزیر الدفاع، ومشاركة الأحزاب المدنىة فى القضايا، واختصاص القضاء العسكرى من حىث انتهاكات حقوق الإنسان.

توصيات إلى لجنة الحوار والحقىقة والمصالحة

٨٨- یوصى الخبىر المستقل لجنة الحوار والحقىقة والمصالحة بما یلى:

(أ) اعتماد نهج شامل للحقىقة لتعزىز العدالة ىتمحور حول ثلاثة اتجاهات: تقصى الحقائق بشكل دقىق، وتحديد المسؤولىن عنها، وتسلىط الضوء على أسبابها الجذرىة؛

(ب) الإسراع فى إجراء مشاورات وطنىة وتعزىز التوعىة بأنشطة اللجنة فى تحقىق تطلعات السكان، وخاصة الضحایا، من حىث البحث عن الحقىقة (الفترة التى ىتعىن تغطىتها ونوع الانتهاكات والتعویض وتعزىز ثقافة السلام فى كوت دىفوار)؛

(ج) تغذىة عملىة المصالحة المستدامة من خلال القىم والآلىات والممارسات التقلیدىة للعىش معاً عن طريق نشر تنوع تراث شعب كوت دىفوار لتحقىق الوحدة الوطنىة؛

(د) تسرىع مرحلة البحث عن الحقىقة؛

(هـ) تمىد ولاة لجنة الحوار والحقىقة والمصالحة على أساس تقرير مرحدى عن ما أنجز من عمل والعمل الذى لا ىزال ىتعىن القىام به؛

(و) نظراً لحجم الأزمة الإفوارىة وآثارها الإقلىمىة، إشراك الجهات الفاعلة الإقلىمىة والجهات المتنوعة الإفوارىة فى البحث عن الحقىقة وتحقىق العدالة وبناء المصالحة؛

(ز) تعزيز الأهمية المركزية للضحايا وتوقعاتهم فضلاً عن دعمهم من الناحية المادية والاجتماعية والنفسية والطبية والقانونية؛

(ح) تبني، كاستراتيجية، نهج تشاركي وتعاوني في الأساس يؤيد التفاعل المستمر لتحقيق مشاركة حقيقية وملموسة من السكان والمجتمع المدني في هذه العملية؛

(ط) إعطاء الأولوية لتعليم حقوق الإنسان من أجل غرس ثقافة السلام والتسامح واللاعنف والعدالة واحترام الغير وعيش المجتمعات معاً.

٨٩- وفيما يتعلق بتقرير لجنة التحقيق الوطنية، يوصي الخبير المستقل بما يلي: نشر التقرير الكامل للجنة التحقيق الوطنية، مع الحرص على عدم نشر أسماء أو بيانات عن الجناة المزعومين والشهود.

٩٠- وفيما يتعلق بالأهمية المركزية للضحايا، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) تعزيز القدرة على التحقيق والملاحظات لدى الآليات المختصة عن طريق إنشاء نظام حماية متكامل للشهود والضحايا؛

(ب) توعية وإعلام السكان، وخاصة الضحايا، بالحاجة إلى الخيارات المختلفة للعدالة الانتقالية الموجودة أو المتوخاة، فضلاً عن طرائق مشاركتهم في هذه الآليات؛

(ج) توفير رؤية ومضمون لحق الضحايا في سبل انتصاف فعالة ومتاحة، وخاصة التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم وحق المتهم في محاكمة عادلة ومنصفة.

توصيات إلى المجتمع المدني

٩١- يوصي الخبير المستقل المجتمع المدني بما يلي:

(أ) الاعتراف بالدور المركزي للمجتمع المدني واستقلاله في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المحاكمة العادلة وتعزيز هذا الدور؛

(ب) ضمان دعم وحماية المجتمع المدني، وخاصة المدافعين عن حقوق الإنسان وجمعيات الضحايا، وأعضاء المهن القضائية والطبية والاجتماعية، والموظفين المهنيين في وسائل الإعلام المشاركين في الآليات المختلفة للبحث عن الحقيقة والعدالة الانتقالية.

توصيات إلى مجلس الأمن

٩٢- يوصي الخبير المستقل مجلس الأمن بما يلي:

(أ) الإذن بنشر تقرير لجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠٠٤ وفقاً لتوصية لجنة التحقيق الدولية لعام ٢٠١١ (A/HRC/17/48، الفقرة ١٢٧)؛

(ب) رفع الحظر المفروض على الأسلحة لتمكين كوت ديفوار من تعزيز أمنها الداخلي ومواجهة الأعمال التي تزعزع الاستقرار اللاحقة للأزمة في منطقة الساحل والصحراء.

توصيات إلى المحكمة الجنائية الدولية

٩٣ - يوصي الخبير المستقل المحكمة الجنائية الدولية بما يلي:

(أ) تعزيز نزاهة وعدالة القضاء الدولي عن طريق إصدار أوامر توقيف ضد كل مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم خطيرة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، أو أصلهم الإثني أو الديني؛

(ب) التعجيل بفتح مكتب اتصال للمحكمة الجنائية الدولية في أبيدجان لتمكين الضحايا والسكان من أن يكونوا أكثر اطلاعاً ودعم وتعزيز وضوح وشفافية العدالة الدولية؛

(ج) تطوير سلوكيات واستراتيجيات لتشجيع تعاون المتهمين؛

(د) ضمان فعالية مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والولايات القضائية الوطنية بمعنى المعاملة بالمثل.